التباينات المكانية للتنمية الحضرية والريفية، وتداعياتها على الأطفال في إفريقيا

د. إيناس فؤاد غبور

مدرس الجغرافيا البشرية – كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

ملخص

تتمحور حقوق الطفل طبقًا للاتفاقيات والنصوص الدولية حول ضمان حصوله على الرعاية الصحية والتعليم، والحماية من كافة أنواع العنف والإقصاء والتمييز، ويواجه الأطفال في قارة إفريقيا العديد من الأخطار والتحديات للحصول على فرص تنشئة جيدة، إذ تعاني القارة بشكل عام من العديد من المعوقات التنمويه التي تحد من الفرص المعيشية الآمنة والجيدة لمعظم سكانها، ويتفاقم الوضع بالنسبة للفئات الهشة من الأطفال في القارة مع تفاوت مستويات التنمية مكانيًا بين نمطَي العمران بها (الريفي، والحضري)، طبقًا للعديد من العوامل التاريخية والديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية، بما يزيد من أعباء العديد من دولها الفقيرة النامية في الاضطلاع بأدوراها تجاه الأطفال في دعم فرص حصولهم على التعليم والصحة والتغذية السليمة، والإسكان اللائق... إلخ، والتي أمكن للدراسة الاستدلال عليها عبر عدة مؤشرات تعكس تلك الأبعاد، كما خلّفَت التفاوتات المكانية للتنمية العديد من التداعيات، ركز سياق الدراسة على تحليل ما يتصل بها من مؤشرات ترتبط بحقوق الطفل طبقًا للاتفاقية الخاصه به، وتضع تلك التداعيات الناجمة عن تفاوت التنمية بين الريف والحضر مزيدًا من التحديات أمام الدول والحكومات لوضع سياسات وآليات مناسبة توفر بيئة ملائمة وظروفًا معيشية آمنة للأطفال توسع فرصهم في البقاء والنماء، وتمتعهم بالحياة.

المقدمة

أقرت النصوص الأممية والدولية حقوق الطفل منذ وقت مبكر، بدأ من إعلان جنيف لحقوق الطفل عام ١٩٢٤، ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، وتلاه إعلان اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٥٩، ونصت المادة (١) من الاتفاقية على تحديد مفهوم الطفل بالفئة العمرية لمن لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر، بينما صدرت أول معاهدة دولية تنص على حقوق الطفل كاملة: (السياسية، والثقافية، والمدنية، والاجتماعية) عام ١٩٨٩، والتي تتمحور حول حقوق الطفل في الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم الإلزامي، والحماية من أنواع العنف والاقصاء والتمييز، ودور الدول في دعم فرص الحصول على التغذية السليمة والكساء والاسكان.

وطبقًا للاتفاقية تنطبق عدة حقوق بصفة خاصة على سياق الدراسة لأثر تداعيات تفاوت التنمية بين الريف والحضر على الطفل، وذلك فيما أقرته الاتفاقية طبقًا لعدد من المواد، وهي:

- تُلزِم المادة (٦) الدول الأطراف بأن "تكفل - إلى أقصى حد ممكن - بقاء الطفل ونموه" لكل طفل الحق في "التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وفي مرافق علاج الأمراض، وإعادة التأهيل الصحي".
- تُلزِم المادة (٢٤) من اتفاقية حقوق الطفل الدولَ الأطراف بضمان أعلى مستوى ممكن من الصحة لكل طفل، ويمتد ذلك ليشمل توفير مياه الشرب النظيفة، والقضاء على مخاطر التوث البيئي والإصابة بالامراض والأوبئة.
- تنص المادة (٢٦) على حق الطفل في الاستفادة من الضمان الاجتماعي تبعًا لظروفه".
- تختص المادة (٢٧) "بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي".
- تنص المادة (٢٨) من الاتفاقية على الحق في التعليم الأساسي وتكافؤ الفرص، و تُلزِم الدولَ الأطراف "بتوفير وإتاحة التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني لكل طفل"، مع توفير الخيارات للتعليم الثانوي، بما في ذلك التعليم المهني (اليونسيف،١٦، ٢٠١٢).

وتسعى الورقة البحثية إلى محاولة الوقوف على أهم عوامل وأسباب اللامساواة المكانية عبر البعد الزمني منذ الفترة الاستعمارية وحتى عصرنا الحالي، وانعكاساتها على فقر البنيات الأساسية، ومدخلات التنمية في إفريقيا في مدخل عام، بما يسمح بتعميم النتائج طبقًا للمؤثرات والعوامل والسياسات المشتركة، ورصد وتحليل أبعاد التفاوت المكاني لعمليات التنمية، من خلال تحليل بعض المؤشرات ذات الصلة والدلالة؛ للوقوف على جوانب التفاوتات الريفية والحضرية الاجتماعية والاقتصادية وتداعيتها على الأطفال في إفريقيا، ثم الوقوف على أهم سياسات وآليات مجابهة التفاوت المكاني؛ للحد من أخطاره على الأطفال في إفريقيا.

وقد ارتكزت الدراسة في مصادر بياناتها الأساسية على بيانات المصادر الثانوية، متمثلة في بيانات الهيئات الدولية؛ نظرًا لنقص وغياب البيانات الإحصائية الحكومية، وما يتعلق بها من تضارب ونقص، وعدم تواتر بين الدول في نوعية البيانات وسنوات حصرها، بالإضافة إلى ما يتعلق بصعوبات الدراسة للتباينات بين دول إفريقيا، حضرها وريفها في العديد من المؤشرات، فأصبحت هناك إشكالية في الحصر والتعميم والتقنين، تم التعامل معها عبر مراحل ومناهج وأساليب الدراسة، بما يسمح بإمكانية تعميم بعض النتائج في الدول ذات العوامل والأبعاد والمؤشرات المشتركة، في مقابل حصر وتمييز الأنماط المتفاوتة، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التاريخي في رصد عوامل تباين مستويات التنمية بين الريف والحضر، بينما استخدمت المنهج الموضوعي في دراسة الظاهرة، والعوامل والمسببات، والكشف عن الآثار والتداعيات، مستعينة بالمنهج الوصفي التحليلي في رصد المؤشرات وتحليلها وتتبع دلالتها، والاعتماد على المنهج المقارن في إظهار التباينات المكانية بين النمطين: الحضري، والريفي، وكذا التباينات الإقليمية على مستوى القارة، وتستعين الدراسة في الوصول لنتائج يمكن تعميمها على أنماط واسعة مكانيًا بالأسلوب الإحصائي والكارتوجرافي للكشف عن دلالات المؤشرات وعلاقتها.

وتتمثل عناصر الدراسة وفقًا للأهداف السابقة في:

أولًا ـ عوامل تفاوت مستويات التنمية الحضرية الريفية في إفريقيا.

ثانيًا ـ أبعاد اللامساواة المكانية للتنمية الحضرية الريفية، وتداعياتها على الأطفال في إفريقيا.

ثالثًا ـ سبل مجابهة فجوة التنمية الحضرية والريفية، وتقليل أخطارها على الأطفال في إفريقيا.

رابعًا ـ النتائج والتوصيات.

أولًا ـ عوامل تفاوت مستويات التنمية الحضرية الريفية في إفريقيا

وقفت العديد من العوامل وراء توسيع فجوة التنمية الريفية والحضرية، عبر عدة مراحل وفترات مرت بها القارة، وخضعت خلالها للعديد من المؤثرات، وتشكلت خلالها ظروفها الاجتماعية والاقتصادية ... إلخ، وهوما يمكن الكشف عنه من خلال مناقشة العوامل المتضافرة لتفاوت مستويات التنمية الحضرية الريفية من عوامل: (تاريخية، وديموجرافية، واجتماعية، واقتصادية) رسمت نتائجها سياسات التنمية وأبعادها الحالية.

أـ العوامل التاريخية والسياسية "منذ الفترة الاستعمارية وما بعد الاستقلال"

تتمثل العوامل الأساسية في اتساع فجوة التنمية الريفية والحضرية في العوامل التاريخية والسياسية بدءًا بالسياسات خلال الفترة الاستعمارية، والتي اعتمدت على الإقصاء الاجتماعي، وإرساء سياسات التحيز الحضري، والتي استمرت بعد الاستقلال، مما أصَّل وأرسى الفوارق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين النمطين على أسس ومعايير غير واقعية، يحكمها في الأغلب المعيار الكمي أو الإداري لحجم المحلة، ليتم تصنيفها كمدينة أو قرية، وتتحدد وفقًا لذلك نوعية سياسات التنمية الخاصة بها، كما أرست السياسات الاستعمارية قوانين منع الهجرة للمدن، والفصل والعزل السكني بين الريف والمدن، وداخل المدينة الواحدة بين القطاعات المتحضرة المركزية والهوامش شبه الحضرية، والقطاعات الفقيرة والمناطق الوطنية والمحلية حيث النَوَيات الأقدم للمدن، وأسست السياسات الاستعمارية لمبدأ التحيز الحضري وفكرة تركيز التنمية من خلال اقتصار تأسيس البنية التحتية على المراكز والمدن الكبرى، كما يتضح من شكل (١).

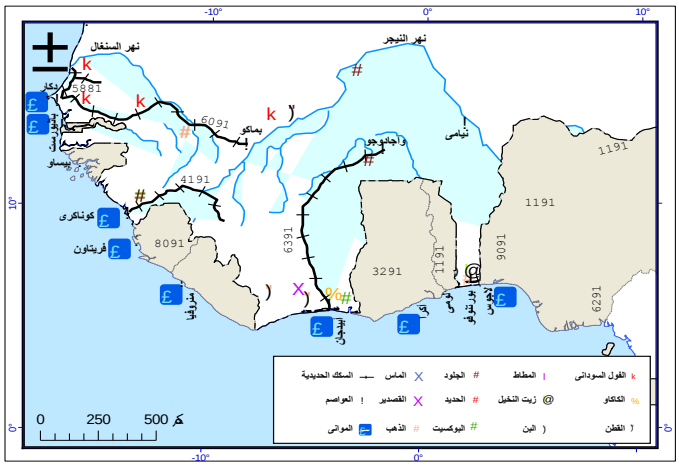

شكل (١)

شبكة النقل الرئيسة والموارد الاقتصادية في غربي إفريقيا

خلال الفترة الاستعمارية (في النصف الأول من القرن العشرين)

المصدر: إيناس فؤاد غبور، عواصم غربي إفريقيا، دراسة في جغرافية المدن، ماجستير معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ٢٠٠٨، ٧٧

هذه الشبكة التي مثلت نَوَيات لشبكات المدن الرئيسة الحالية باعتبارها بؤرًا ملائمة لاستقراره وتحقيق أهدافه، في استغلال موارد القارة ونزحها للخارج دون خدمة الظهير الريفي، وهوما زاد من حدة الفجوة الريفية الحضرية، والتباينات المكانية لسياسات التنمية الجزئية والمنقوصة، وفصل المدن عن ظهيرها الريفي، وتسبب في إقصائه وحرمانه، وأجزاء كبيرة داخل المدن من الخدمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المميزة ذات النوعية الجيدة في المدن .

كما استمرت السياسات التنموية بعد الاستقلال في معظم الدول الإفريقية على اتباع سياسات التحيز الحضري، والتي ركزت الخدمات: (التعليمية، والصحية، وتجهيزات شبكات البنية التحتية)، والاستثمارات ورؤوس الأموال في المدن، وقد أوضح "مايكل ليبتون" منذ (١٩٧٦) مفهوم التحيز الحضري في عملية التنمية الاقتصادية وما ينجم عنها من تداعيات، في مقدمتها التفاوتات المكانية، واللامساواة بين المناطق الحضرية والريفية في مؤشرات واضحة، أهمها الفقر، واتساع فجوة التباين الطبقي سواءً بين أصحاب المصالح لرأس المال الوطني والأجنبي، أوبين الحضر والريف، وبين مستويات المجتمع الواحد من الأغنياء والفقراء حال التحيز في خدمات النخبة (غبور، إيناس فؤاد،٧٧:١٢٢،٢٠٠٨).

وقد عاق إغفال سياسات واستراتيجيات التنمية في الدول النامية لمشاركة المجتمعات المحلية من السكان، في صياغتها وتنفيذها تحقيق أهدافها، والوصول إلى نتائج مرضية على أرض الواقع، إذ غالبًا ما تعتمد سياسات التنمية الريفية والحضرية بتلك الدول على الاستثمارات الأجنبية أوالمنح الدولية، والتي تغفل تلك الجوانب؛ ولذا تأتى نتائجها بتداعيات سلبية أو تفشل في حل المشكلات المنوطة بها (مجلس حقوق الإنسان، اللجنة الاستشارية، ٢٠١٢،٦)، كما قد يفضي الأمر للتسبب في مزيد من المشكلات أوتعقدها، وعلى الرغم من أن المدن هى الأقرب جغرافيًا من مراكز السلطة السياسية، وتوفر نظريًا فرصًا أكبر للوصول إليها، ولا تعتبر المدن في المطلق أوفر حظًا من الريف في الاستفادة من وفورات التنمية؛ إذ أن الفقر في المناطق الحضرية يضع نسبة كبيرة من سكان الحضر تحت طائلة تداعيات فشل السياسات، وعبء تعرضهم لمزيد من الأخطار.

ب- العوامل الديموجرافية والاقتصادية

شكلت الخصائص الديموجرافية للسكان في إفريقيا عاملًا هامًا في تفاوت سياسات التنمية، وعجزها عن الوصول لتحقيق أهدافها، إذ بلغ إجمالي سكان القارة حوالي (١.١٩) مليار، بما مثل (١٢.٦ %) من إجمالي سكان العالم في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يصل حجمهم بحلول ٢١٠٠ إلى (٤.٣٩) مليار، بما يمثل (٤١.٢ %) من إجمالي سكان العالم، مما يشكل عبئًا على الدول الإفريقية النامية في مواكبة احتياجات النمو المتسارع، فضلًا عن العديد من الخصائص الأخرى التي تستلزم مزيدًا من الخدمات الاجتماعية مثل خصائص التركيب العمري للسكان، خاصة ارتفاع نسبة الأطفال، حيث تتسم دول القارة الإفريقية بالفتوة من حيث خصائص التركيب العمري السكاني، فتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ثلث السكان في القارة تقل أعمارهم عن (١٥) سنة، ومن المتوقع أن يتضاعف حجم فئة الأطفال في إفريقيا حتى (١٤) سنة بحلول ٢٠١٥، نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة في القارة، وارتفاع معدلات المواليد، وتسارع معدلات الإحلال، مما ينتج عنه انخفاض العمر الوسيط، والذي سجل متوسطه على مستوى القارة (١٩.٤) سنة عام ٢٠١٥، مقارنة مع (٢٩.٦) سنة على مستوى العالم بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ (UNDP, ٢٠١٧, ١, ٩).

ويتباين توزيع تلك الخصائص الديموجرافية مكانيًا على مستوى قارة إفريقيا، إذ تتركز تلك التحولات الديموجرافية التي تشهدها القارة، وستظل في أكثر الأقاليم فقرًا حتى عام ٢٠٣٠، حيث تتركز معظمها في دول إفريقيا جنوب الصحراء، مما سيؤدي لاتساع

الهوة بين التنمية، والحد من الفقر بين الإقليم وغيره من الأقاليم في القارة، فمن المتوقع أن يرتفع نصيب حصة إفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي مواليد العالم من (٢٩ ٪) في عام ٢٠١٥ إلى (٣٥ ٪) بحلول عام ٢٠٣٠، وسوف تكون نيجيريا وحدها مسئولة عن (٦ ٪) من إجمالي المواليد للولادات العالمية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠، بينما تشير نتائج تحليل التحولات الديموجرافية لفئة الأطفال أقل من خمس سنوات إلى ارتفاعها في إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك على النقيض من الاتجاه العالمي، حيث سترتفع (٤٣.٤) مليون أو (٢٦.٦٪)، أما الفئة الأقل من (١٨) عامًا فمن المتوقع أن يرتفع حجمها في إفريقيا جنوب الصحراء بمقدار (١٦٥.٣) مليون نسمة بحلول ٢٠٣٠، وهوما يمثل الزيادة العالمية بأكملها لهذه الفئة العمرية العالمية، والتي من المتوقع أن تزيد نسبتها من (١٦ ٪) في عام ٢٠٠٠ إلى (٢٨٪) في عام ٢٠٣٠ (Watkins.K & Quattri.M,٢٠١٦,٢٠).

كما يتباين توزيع تلك الخصائص الديموجرافية مكانيًا أيضًا على مستوى قارة إفريقيا بحسب نمط إقامة السكان بين الريف والحضر، حيث يمثل الريف نمط الإقامة السائد في دول إفريقيا كما يتضح من الشكل (٢).

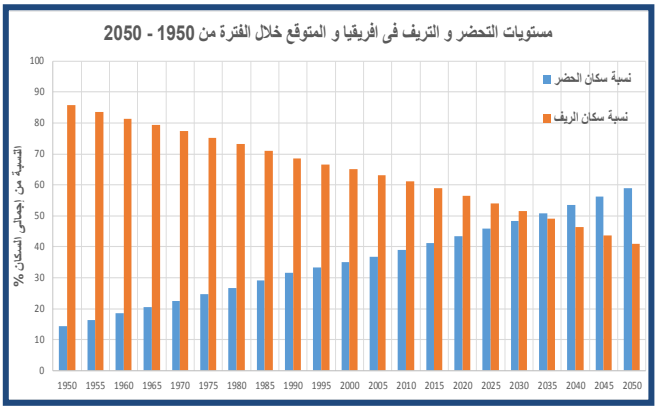

شكل(٢)

اتجاهات مستويات التحضر في إفريقيا خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠١٥

وتوقعاتها حتى ٢٠٥٠

المصدر: اعتمادًا على بيانات

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (٢٠١٨). World Urbanization Prospects: The ٢٠١٨

Revision, Online Edition, File ٢١: Annual Percentage of Population Residing in Urban Areas by region, subregion and country, ١٩٥٠-٢٠٥٠

وهوما يوجب على الدول الإفريقية الاهتمام بعمليات ومشاريع التنمية الريفية، والتركيز عليها؛ لتحسين ظروف البيئة المعيشية للسكان بسائر فئاتهم.

على الجانب الآخر يتسم التحضر في القارة بتسارع معدلاته، بالتزامن مع زيادة كبيرة في انتشار الفقر الحضري، حيث قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تزايد حجم الأسر الحضرية الفقيرة في عام ٢٠٠٠ بنسبة (٧٦ %) على مستوى العالم، وأقر بأن أكثر من نصف فقراء العالم يقطنون المدن (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٠٣،٣)، ويصدق الأمر كثيرًا على القارة الإفريقية، فقد تضاعفت الحصة الحضرية لسكان إفريقيا منذ عام ١٩٦٠من (١٩) إلى (٣٩ %) عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يحقق زيادة أكثر من (٣٥٠) مليون نسمة بحلول ٢٠٣٠(Statistics Department ٢٠١٤,٣)، ويفرض استمرار مستويات التحضر المنخفضة في إفريقيا، والتي لا يتجاوز معظمها (٦٠%)، كما يتضح من الشكل (٣)، مزيدًا من الاهتمام بضرورة الاستثمار في البنية التحتية، والوصول إليها بتكلفة معقولة، وتوفير وسائل الراحة الأساسية، مثل السكن ومياه الشرب، ومرافق الصرف الصحي؛ لتوفير مستوى معيشة أفضل، وضمان عدالة توزيعها على أنحاء المناطق الحضرية، خاصة وأن توزيع سكان الحضر في إفريقيا يتسم بالتركز الشديد في المدن الكبرى، إذ تضم القارة حاليًا (٥٢) مدينة مليونية، من بينها مدن ضخمة تجاوزت العشرة ملايين، وتُصنَّف ضمن المدن الأسرع نموًا في العالم، ومنها دار السلام وكنشاسا.

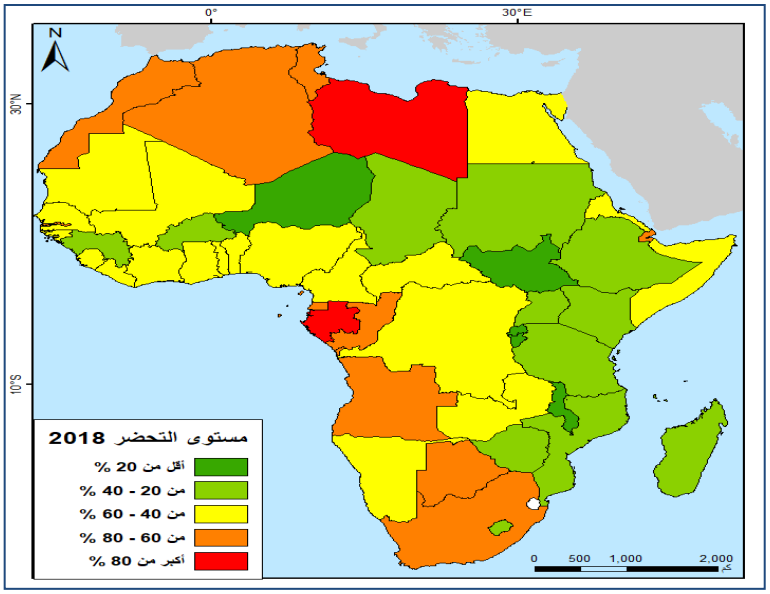

شكل (٣)

مستويات التحضر على مستوى دول قارة إفريقيا عام ٢٠١٨

المصدر: اعتمادًا على بيانات

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (٢٠١٨). World Urbanization Prospects: The ٢٠١٨ Revision, Online Edition, File ١: Population of Urban and Rural Areas at Mid-Year (thousands) and Percentage Urban, ٢٠١٨.

كما لا تتلاءم معدلات النمو الحجمي المتسارعة لسكان إفريقيا بخصائصهم الديموجرافية السابقة مع معدلات النمو الاقتصادي؛ مما أدى إلى تخفيض الميزانيات، وتراجع نسبة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية، والتي مثلت طبقًا لبيانات تقرير التنمية البشرية على مستوى العالم لعام ٢٠١٤ حوالي (٣%) في البلدان النامية، أما حصة التعليم فلم تتجاوز (٤.٧%) بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٤ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٦، ٢٠١٦)، ولا يعبر مجرد زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية عن تحسن أحوال التنمية بشكل دقيق؛ إذ أن قسمًا كبيرًا من الإنفاق يخصص للمناطق الحضرية لفئات اجتماعية ميسورة الحال في المناطق الحضرية، وليس لتوفير مراكز الرعاية الأولية للأمومة والطفل، ومدارس التعليم الأساسي في المناطق الريفية، على الرغم من أن الريف يضم الفئات الأشد احتياجًا من الفئات المعوزة، والأكثر تهميشًا، والتي تفتقد إلى التعليم الأساسي والرعاية الصحية الشاملين، وإلى خدمات الصرف الصحي المحسنة، ويعاني من انخفاض متوسط دخل الفرد والأسرة، لطبيعة بنائه الاقتصادي الذي يعتمد على الزراعة بأنماطها البدائية، في ذات الوقت الذي تتعدد فيه وظائف الحضر في قطاعات ذات دخل أعلى ينعكس على متوسط دخل الأسر ليوسع الفجوة بين النمطين، وفي ذات الوقت أدى ضعف شبكات وطرق النقل والاتصال بين المراكز الحضرية وظهيرها الريفي، وبين المدن الكبرى والثانوية على جانب آخر، إلى إضعاف الراوبط بين الريف والمدينة، وحرم الأول من التمتع بمزايا خدمات المدن؛ ليظل سكانه في حالة مستمرة من الفقر والعوز والتهميش.

ويتضح مما سبق أن التحضر في إفريقيا بخصائصه الحالية والمستقبلية المرتبطة بالفتوة وارتفاع نسبة الأطفال وصغار السن يلعب دورًا مزدوجًا بما يطرحة من فرص، وكذلك بما يرتبط به من مخاطر، حيث تتزايد الأدلة حول تراجع فرص دوره الإيجابي نتيجة

العديد من المعوقات الاقتصادية المرتبطة بعمليات التنمية الحضرية والريفية المجزأة، وارتفاع تكاليف المعيشة للعمال والأسر والتي توصم سياسات التنمية في الدول النامية، والتي تقف وراء التباينات المكانية العديدة في مستويات التنمية، وتنعكس على الظروف المعيشية في البيئات الريفية والحضرية، مما يرفع من حدة معاناة الأطفال والأخطار التي يتعرضون لها، في مقابل تقليص الفرص للاستفادة من وفورات التنمية.

ج- العوامل الاجتماعية، والممارسات الثقافية

لا يتوقف اتساع الفجوة في التنمية الريفية والحضرية على الأبعاد الديموجرافية فقط، ولكن تلعب المعايير الاجتماعية، والممارسات الثقافية وتضافرها مع الفقر وعدم المساواة بين الجنسين دورًا أيضًا في تراجع نتائج التنمية الريفية، مقارنه بالتنمية الحضرية، وتمثل العادات والموروثات المتعلقة بكثرة الإنجاب من خلال ما تعكسه معدلات ومستويات الخصوبة المرتفعة في المناطق الريفية دورًا هامًا في تراجع تأثير عمليات التنمية في الريف في إفريقيا، فعلى سبيل المثال لا يزال يبلغ متوسط عدد الأطفال للنساء الريفيات ثلاثة أطفال أكثر من نظرائهم في المناطق الحضرية.

وفي المقابل يؤدي التحضر نظريًا إلى تقليل معدلات الخصوبة ومتوسط حجم الأسرة، وينتج هذا إلى حد كبير عن خصائص نوعية وأسلوب الحياة في المدن، بما في ذلك ارتفاع نسبه الالتحاق وإنهاء للتعليم، وفرص العمل للمرأة، وارتفاع سن أول زواج، وارتفاع معدلات استخدام موانع الحمل، وكذا تفرض ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن وتوفير المستلزمات المختلفة لرعاية وتعليم الأطفال... إلخ، إلى اتجاه سكان المدن نحو تكوين أسر صغيرة، مقارنة بالريف، مما يطرح فرصًا أكبر نظريًا للأطفال الحضر في الحصول على حياة آمنة، ونسب بقاء مرتفعة، وبيئة معيشية ملائمة.

ثانيًا ـ أبعاد اللامساواة المكانية للتنمية الحضرية الريفية، وتداعياتها على الأطفال في إفريقيا

على الرغم مما أقرته القوانين والمواثيق الدولية من حقوق للطفل، وعلى الرغم مما أحرزته الجهود الدولية والوطنية على مستوى الدول من تقدم وتحسن في الظروف المعيشية ومستويات الوصول والحصول على الخدمات المتعددة، إلا أنه لا يزال قطاع كبير من أطفال القارة يعانون من العديد من التهديدات والأخطار، نتيجه العديد من العوامل المرتبطة

بظروف البيئة الطبيعية والعوامل البشرية في آنٍ واحد، والتي تعكسها العديد من المؤشرات على مستوى القارة، وتتباين وتتضح في عدة أبعاد تعكس اللامساواة المكانية لمستويات التنمية الحضرية الريفية، وتتعقد تداعياتها ومشكلاتها على مستوى القارة، وتتباين حدتها أيضًا بين الريف والحضر، وعلى مستويات تفصيلية أخرى.

أ- أبعاد ومؤشرات اللامساواة المكانية لمستويات التنمية الحضرية الريفية في إفريقيا

يمكن رصد أبعاد اللامساواة المكانية لمستويات التنمية الحضرية الريفية المتصلة بحالة الأطفال في القارة من خلال رصد وتحليل بعض المؤشرات الأساسية، ذات الأثر المباشر على حياة الأطفال، والتي تعكس مدى تفاوت مستويات التنمية، وتتنوع المؤشرات بين الإمداد بالخدمات والمرافق الآمنة، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمستويات التنمية، والتي يعزى إلى افتقارها ونقصها وتدني مستوياتها معاناة هذه الفئة من العديد من التحديات، والتعرض للعديد من الأخطار التي قد تصل في نتائجها إلى حد إزهاق الأرواح وليس فقط مشكلات يمكن التعامل معها، والحد من آثارها.

١- مؤشرات الإمداد بالمرافق والخدمات الأساسية

تؤكد العديد من نتائج الدراسات التفصيلية أن السبب الرئيس وراء فشل إفريقيا في بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية للألفية يرتبط بافتقارها إلى توفير الخدمات الأساسية (خاصة المياه ، الصرف الصحي والكهرباء ، ومصادر الوقود، والتخلص الآمن من النفايات الصلبة، وضعف إمكانات الوصول إليها وإلى الخدمات الاجتماعية، خاصة الأساسية، متمثلة في التعليم والصحة).

وتلزم المادة (٢٤) من اتفاقية حقوق الطفل الدولَ الأطرافَ بضمان أعلى مستوى ممكن من الصحة لكل طفل، ويمتد ذلك ليشمل توفير مياه الشرب النظيفة، والقضاء على مخاطر التلوث البيئي والإصابة بالأمراض والأوبئة المرتبطة بالمياه غير المأمونة، وسوء الصرف الصحي، وما ينجم عنها من ظروف غير صحية تؤدي لوفاة نحو (١,٢) مليون طفل سنويًا قبل بلوغ الخامسة؛ بسبب أمراض الإسهال (اليونيسيف،٢٠١٢، ٢٥)؛ لذا يمثل الإمداد بالمرافق والخدمات الأساسية، وخاصة المياه المأمونة دالة هامة لمدى تحقق ركائز اتفاقية حقوق الطفل، والتي تتعلق بمعايير الحق في الحياة والبقاء والنماء، وتباين نسب

اللامساواة في الوصول للمياه المأمونة والنظيفة بين الريف والحضر على مستوى دول القارة.

ومن المرجح أن يكون الأطفال في المناطق الحضرية أفضل حالاً من نظائرهم في المناطق الريفية مع مستويات إمدادات مياه الشرب المأمونة المرتفعة، غير أن ذلك لا ينفي وجود معاناة للعديد من الأطفال أيضًا نتيجة تدنى نسب الإمداد الناجمة عن اللامساواة المكانية في التنمية بين المناطق الحضرية ذاتها داخل الدولة والمدينة الواحدة بخصائصها الحضرية المزدوجة، ويشير تحليل البيانات، كما يتضح من الشكل (٤)، إلى تباين نسب الإمداد بالمياه الآمنة بين الريف والحضر على مستوى دول القارة.

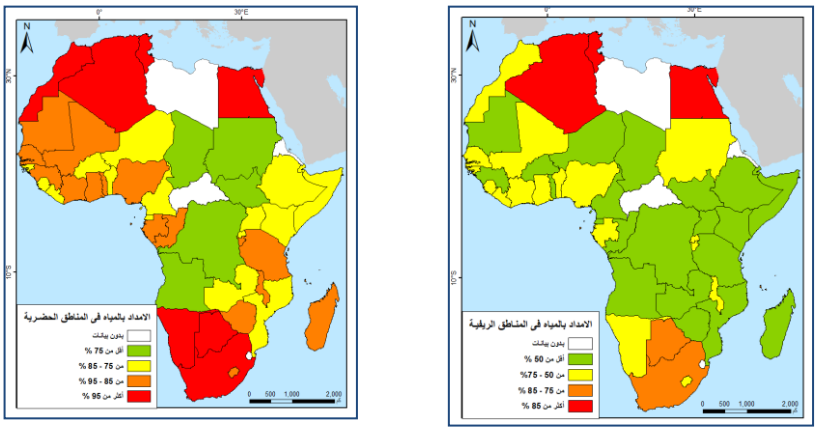

شكل(٤)

تباين مستويات الإمداد بالمياه المأمونة على مستوى الريف والحضر في إفريقيا (٢٠١٤)

المصدر: اعتمادًا على بيانات

The African Development Bank (٢٠١٦), African Economic Outlook ٢٠١٦: Sustainable cities and structural transformation, @ African Development Bank , OECD Development Centre and United Nations Development Programme. Table ١٥. Access to services Access, pp. ٣٦٦,٣٦٧

وكما يتضح ارتباط نسب الإمداد المرتفع لسكان الحضر للفئات الدول (٨٥%) بدول أقاليم جنوب وشمال وغرب إفريقيا في معظمها، بينما تنخفض نسب الإمداد بمياه الشرب الآمنة لسكان الحضر في دول إقليم شرق وبعض غرب إفريقا (<٧٥%)، وفي المقابل يشير تحليل بيانات الإمداد بمياه الشرب النظيفة لسكان المناطق الريفية إلى اتساع شريحة

الدول التي ترتفع بها نسبة الحرمان من الإمداد، حيث تصل ترتفع نسبة الحاصلين على (<٥٠%)، وتتركز في دول شرق وغرب القارة، والتي يحصل أكثر من (٧٥%) سكانها من الحضر كما اتضح سابقًا على المياه النظيفة.

ومن المتوقع استمرار تزايد الطلب على المياه، وتسارع وتيرته، متزامنًا مع تسارع معدلات استهلاكها بمعدل يزيد عن ضعف معدلات النمو السكاني على مستوى العالم؛ نتيجة تسارع معدلات النمو السكاني وعمليات التنمية على مستوى العالم بأسره، وسوف تشكل الضغوط المائية تحديًا لعدد أكبر من الدول الإفريقية، حيث تشير البيانات إلى أنه بحلول ٢٠٥٠ ستعاني (٤٥) دولة من دول العالم من الضغوط المائية الشديدة بينها (٢٥) دولة في إفريقيا، كما ستستحوذ القارة على أكبر حجم من السكان الذين يعانون من الندرة المائية، تشير البيانات إلى أن عددهم حسب التوقعات العليا والدنيا في عام ٢٠٢٥ إلى ما بين (١,٠٦) بليون و(٢,٤٣) بليون ساكن عام ٢٠٢٥ على مستوى العالم، ومعظمهم سيكون في إفريقيا، والتي تعاني من مشكلات عديدة من نقص إمدادات مياه الشرب، ويشكل الإجهاد المائي بها تحديًا كبيرًا، فضلًا عن انتشار النظم المتدنية غير الآمنة في الحصول على المياه في الريف والأحياء الفقيرة (عزيزة بدر، ١٩٩٨، ٤٨٦)؛ مما سيشكل خطرًا داهمًا على الفئات الضعيفة وخاصة الأطفال.

كما يفتقر نصف سكان المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم إلى إمكانية الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة، مقابل سدس سكان المناطق الحضرية، ويفتقر نحو ما يقرب من (٧٠٠) مليون شخص لمرافق الطهي النظيفة، حيث يعتمد نحو ثلثي السكان علي حرق الكتلة الحيوية للحصول على الوقود، مما ينتج عنه العديد من الأخطار الصحية والبيئية نتيجة حرق مخلفات الوقود؛ مما يزيد من انتشار الأمراض بين الأطفال والنساء، فضلًا عن الذين يتحملون في ذات الوقت عبء جمع الأخشاب والحطب (Statistics Department,٢٠١٤,٤٩)، بينما تزاداد حدة مشكلة التخلص الآمن من النفايات الصلبة وتبايناتها المكانية على مستوى أقاليم قارة إفريقيا ودولها وعلى مستوى الحضر والريف، إذ تشكل النظم غير الآمنة منها سببًا رئيسًا في انتشار الأمراض الصدرية والسرطانية، حيث تعاني الدول الإفريقية من غياب الأنظمة الآمنة للتخلص منها، وتعتمد معظمها على الإغراق أوالحرق للنفايات، فوفقًا لبيانات ٢٠١٣ تنحصر الدول الإفريقية التي تمتلك نظمًا آمنة من مكبات ومدافن النفايات في دول شمال إفريقيا، وجنوب إفريقيا، وبوتسوانا، وزيمبابوي، بينما

تعتمد بقية دول القارة على النظم غير الآمنة من التخلص المباشر في المجاري المائية، ومقالب النفايات المفتوحة.(UCLG,٢١٠٣,٢٧).

ويمثل الإمداد بشبكة الكهرباء وتوفير الاتصال لشبكات الطرق أحد أهم مؤشرات البنية الأساسية والأولويات التي يمكن أن تحسن أو تهدد حياة السكان وتحدد أمنها، إذ يساعد توصيل إمدادات الكهرباء إلى المجتمعات على تحسين نوعية الحياة، بما يوفر بيئة معيشية سكنية أفضل، يشير تحليل البيانات إلى أن نسبة الإمداد بالكهرباء على مستوى إجمالي سكان القارة قد اقتصرت على (٤٣%) فقط، مما يعني ارتفاع نسبة المحرومين منها إلى (٦٧%)، بينما الوضع يزداد سوءًا في الدول الأفقر، والتي اقتصرت نسب الإمداد بها في نفس العام على (٣٣%) فقط، بينما وصلت نسبة الإمداد بالكهرباءعلى مستوى الحضر (٦٩%) في مقابل (٢٨%) (Department Statistics,٢٠١٤,٤٩)، وهو مما يرفع معاناة الأطفال في إفريقيا، مع تفاقم اللامساواة المكانية لأبعاد التنمية المتعددة بين دول القارة، وعلى مستوى الدول الأقل تنمية والأكثر فقرًا، وبين الحضر والريف، وبين قطاعات الحضر ذاته داخل الدولة.

ويعتبر الطريق همزة وصل التجمعات السكنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية من المدارس ومراكز الرعاية الصحية بالمناطق التجارية والأسواق، ويتيح لقاطنيها حركة رحلة العمل اليومية، ومن الضروري أن يتم ذلك بأيسر وآمن سبل وبأقل تكاليف نقل، مما يساعد في زيادة فرص العمل للسكان، فيرفع مستويات معيشتهم؛ مما يوفر مستوى معيشي أفضل لإعالة أطفالهم.

وتشير مؤشرات إمكانية الوصول والاتصال عبر شبكات الطرق على مدار فصول السنة في إفريقيا إلى العديد من التباينات المكانية، وإلى تدني مستويات الاتصال في الريف إلى (٤٣%) فقط، مقارنة بـ (٦٩%) على مستوى العالم (Statistics Department ٢٠١٤,٤٩,)، وهوما يفسر حرمان العديد من السكان والأطفال من الوصول للخدمات الأساسية للتعليم والصحة والاستفادة من عوائد التنمية.

ويقف فقر النظم الميسرة للانتقال والحركة، والتي تتيح لكافة المستويات الاقتصادية الوصول للخدمات، مثل النقل العام، وراء ضعف الوصول للخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وضعف نسب الالتحاق بمستويات التعليم المختلفة، وتفتقر العديد من المدن في إفريقيا إلى خدمات لنقل العام، بينما الريف فيقف محرومًا منها تمامًا، وتتساوى معه

المستوطنات العشوائية الناجمة عن النمو الحضري، والتوسع العمراني السريع في قطاعات غير مهيأة لمد شبكات الطرق؛ لذا يقطع الأطفال مسافات طويلة على طرق غير آمنة للوصول إلى المدارس والمستشفيات، كما يسيطر القطاع الخاص على النقل الحضري، فضلًا عن معاناة نظم النقل في الدول الإفريقية من منافسة شديدة بين مشغلي الحافلات الرسمية والحافلات غير الرسمية، وبالرغم من جهود العديد من الدول في تنفيذ مبادرات للنقل المتكامل والسريع كما في جنوب إفريقيا وأجزاء من شمال إفريقيا، وتطوير النقل بالترام والنقل بالسكك الحديدية إلا أن ذلك لا يزال غير كاف؛ لعجزه عن مواكبة النمو السريع .UCLG,٢١٠٣,٢٨).

٢- تفاوت الإمداد بالخدمات الاجتماعية

يلعب التعليم دورًا محوريًا في عملية التنمية، باعتباره محركًا للنمو الاقتصادي والعمالة، لكن تقف العديد من القيود في إفريقيا أمام حصول الأطفال على فرص التعليم، إذ لا تزال فجوة التباينات المكانية في الإمداد والوصول للخدمات الاجتماعية صارخة على مستوى القارة وبين دولها، وبين وحضرها وريفها، حيث أوضحت البيانات خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦ استمرار إفريقيا في احتلال المرتبة الأدنى على مستوى العالم من حيث نسب القيد والالتحاق، حيث يفتقر أربعة من أصل عشرة من الأطفال إلى الوصول إلى التعليم الأساسي، بينما لم تتعد نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي حتى٢٠١٦عن (٣٩%) فقط، و(١٣%) فقط بمرحلة التعليم العالي، كما تتفاوت نسب الالتحاق بين الحضر والريف، ففي تونس على سبيل المثال بلغت نسبة التفاوت بين الريف والحضر في نسبة الملتحقين بالتعليم (٣٠ %) حتى عام ٢٠١٥ (Watkins. K and Quattri. M ٢٠١٦,١٤).

وكما يتضح من الشكل (٥) يعاني التعليم في إفريقيا من التفاوت، وانعدام المساواة في كل من إمكانية الوصول للخدمات، وكذا مستوى التعلم، فضلًا عن ضعف نتائج التعليم، خاصة في المناطق الريفية؛ مما يفقد دول القارة رأس مالها البشرى.

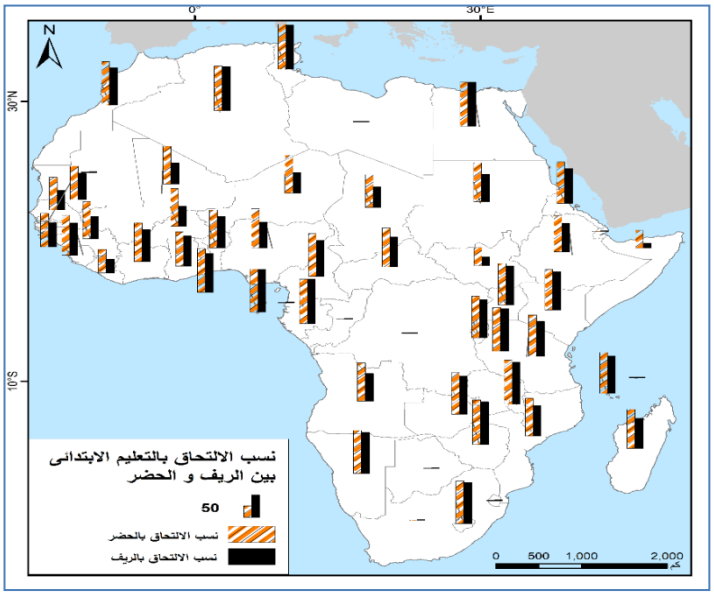

شكل (٥)

تباين نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائى على مستوى ريف وحضر إفريقيا عام ٢٠١٦

المصدر: اعتمادًا على بيانات

United Nations Children's Fund, The State of the World's Children ٢٠١٧: Children in a digital world, UNICEF, New York, December ٢٠١٧, table ١٠ Disparities by Residence.

إذ تعكس الأرقام المتعلقة بالإنجاز التعليمي ومعدل الالتحاق بالتعليم أوجه انعدام المساواة بين الحضر والريف؛ نتيجة لثنائية معايير التنمية الحضرية والريفية، فبشكل عام تصب منجزات قطاع التعليم وتسهيلاته في مصلحة الجانب الحضري، سواءً التسهيلات المادية أوالبشرية كما هوالحال في طبيعة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية، والتي تتركز في الحضر عن الريف، أو أعداد العاملين بالقطاع التعليمي ونسبتهم للطلاب، وهوما يفسر اللامساواة في مؤشرات الحالة التعليمية بين الريف والحضر، خاصة في مراحل التعليم الإلزامية.

كما أنه لا يزال هدف تحقيق تعليم ابتدائي شامل للجميع بعيدًا عن القارة، فقد اقتربت فقط سبعة من دول القارة في نهاية ٢٠١٦ من تحقيق أكثر من (٩٠%) من إنهاء المرحلة الأولية، بينما فشل العديد من الأطفال الأفارقة في الالتحاق بالمدرسة، أو إكمال التعليم الابتدائي، أو إتقان المهارات الأساسية للحساب ومحو الأمية، وتعود النسب المتراجعة إلى

الممارسات الثقافية والاجتماعية التقليدية الضارة، مثل زواج الأطفال، إذ تشير البيانات خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦ إلى أن أكثر من ثلث الشابات في إفريقيا تزوجن من قبل سن (١٨)، ففي دول إفريقيا جنوب الصحراء الإفريقية بلغت نسبة الزواج المبكر للفتيات (١٢٪) ممن يتزوجن قبل سن (١٥) عامًا، ونحو (٤٠٪) ممن تزوجن قبل سن (١٨) سنة (UNICEF, ,٢٠١٧,٣٠-٣٥).

وتكفل المادة (٦) من اتفاقية حقوق الطفل حصوله على أقصى حد ممكن للبقاء والنمو، وتشير المادة (٢٤) إلى "حقه في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وبحقه في مرافق وعلاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي" (اليونيسيف، ٢٠١٢،١٤)، ويؤدي تباين التوزيع العادل للخدمات الصحية مكانيًا إلى تباين الأوضاع الصحية، وترديها على مستوى دول قارة إفريقيا، وهو ما تعكسه العديد من مؤشرات الرعاية والخدمات الصحية، كما يتضح من الشكل (٦)، وتشير تحليل البيانات إلى تباين نسبة العاملين بمجال الرعاية الصحية لكل مائة ألف من السكان على مستوى دول القارة، وإن كانت تبلغ أدناها في معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما تتابين الأوضاع الصحية مكانيًا في إفريقيا بشكل أكبر بين الريف والحضر، وبين الأغنياء والفقراء، وتستحوذ المدن بشكل أساسي على مستويات الخدمات الصحية العليا؛ مما يمكِّن الأطفال من تلقى الرعاية الصحية بجودة عالية، ويلعب دورًا أساسيًا في الحفاظ على صحتهم بشكل أكبر مما عليه الحال في المناطق الريفية المحرومة من الحد الأدنى من مستويات الرعاية الصحية الأولية في كثير من الأحيان.

فعلى سبيل المثال تصل نسبة اللامساواة في الاستفادة من مرافق وخدمات الرعاية الصحية بين الريف والحضر في إفريقيا جنوب الصحراء بنحو (٥٠%) تقريبًا، وكذا عدد من الدول العربية من بينها مصر والمغرب بنسبة (٤٥%)، بينما في السودان، فحتي منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة كان استخدام خدمات الرعاية الصحية قبل الولادة أكبر خمس مرات في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية(اليونيسيف، ٢٠١٢،١٤).

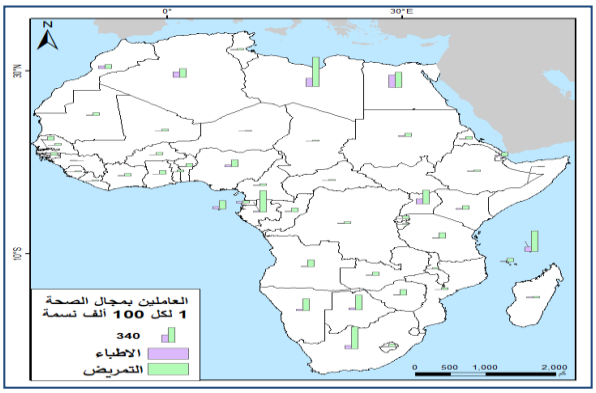

شكل (٦)

التوزيع النسبي للعاملين بمجال الرعاية الصحية

على مستوى دول قارة إفريقيا ٢٠١٦(١/١٠٠ألف نسمة)

The African Development Bank (٢٠١٦), African Economic Outlook ٢٠١٦: Sustainable cities and structural transformation, @ African Development Bank , OECD Development Centre and United Nations Development Programme. Table ١٦ Basic health indicators, pp ٣٦٨,٣٦٩

كما تتحدد صحة الطفل بالأساس نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يولد وينمو ويعيش فيها؛ لذا ترسم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يولد فيها الأطفال محددات لأوضاعهم الصحية، إذ تعد البيئة محددًا اجتماعيًا هامًا لحالة الصحة العامة؛ لذلك من المفترض أن يؤدي اتباع سياسات التنمية الاجتماعية في المستوطنات البشرية، والتي تعطي أولوية لتوفير السكن اللائق المزود بالمياه الآمنة، والصرف الصحي الآمن، والأنظمة الفعالة للتخلص من النفايات دورًا هامًا في تقليل التهديدات الصحية، ومن المفترض أن يحقق الحضر أعلى فرص للتنمية، وتوفير بيئة معيشية ملائمة لنمو ونتشئة الأطفال، غير أن تباين مستويات التنمية على مستوى الحضر ذاته، وتسارع النمو الحضري أنتج أنماطًا غير مخططة، مثل نموالأحياء الفقيرة، حتى أصبح نصف الحضر على مستوى القارة من سكان الأحياء الفقيرة، كما يتضح من الشكل (٧).

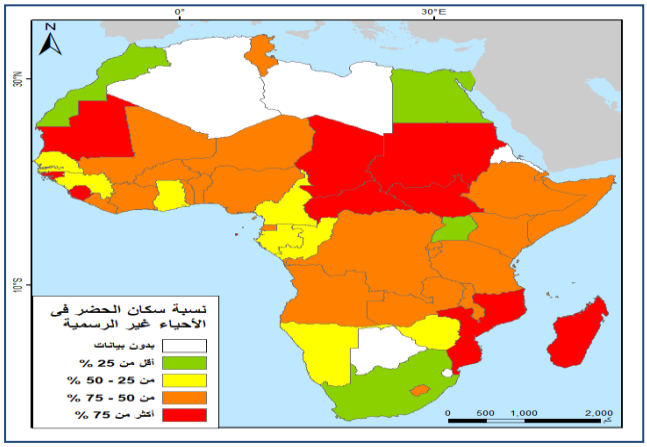

شكل (٧)

التوزيع النسبى لسكان الأحياء الفقيرة على مستوى دول قارة إفريقيا

المصدر: اعتمادًا على بيانات

African Statistical Coordination Committee (٢٠١٨), The African Statistical Yearbook ٢٠١٨, African Centre for Statistics, Addis Ababa, Ethiopia. Table ١١, p.١٠٢

ومع ارتفاع حصص المناطق الحضرية من سكان الحضر الفقراء وازديادهم فقرًا، اتسعت هوة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بين أحياء المدينة الواحدة، مما زاد من حدة الأخطار التي يواجهها الأطفال بما يتعارض مع ركائز اتفاقية حقوق الطفل، وهي حق الطفل في بيئة معيشية ملائمة.

ب- تداعيات اللامساواة المكانية للتنمية الحضرية الريفية، وتأثيرها على الأطفال في إفريقيا

اتضح من دراسة أبعاد التنمية الحضرية والريفية في إفريقيا تراجع مستويات التنمية، سواء في المناطق الريفية والحضرية، وسيادة اللامساواة في التنمية بين النمطين؛ مما أدى إلى اتساع فجوة وهوة التنمية بينهما في ذات الوقت، كما لم يشر أي من الأبعاد والمؤشرات المتعلقة بالإمداد بأنواع الخدمات والمرافق والتجهيزات الأساسية إلى وصول أى من النمطين لمرحلة الاكتفاء والتغطية الكاملة، أو سيادة الأنماط اللائقة والآمنة في أى منهما بشكل كامل، مما نتج عنه انتشار الفقر والعوز، وارتباطه بشكل كبير بالمناطق الريفية

الأكثر معاناة، وبما لا ينفي وجود مناطق حضرية تعاني ظروفًا أشد عوزًا وفقرًا بالحضر، خاصة في مناطق الأحياء الفقيرة والهوامش الحضرية، وهو ما يرفع حدة الأخطار التي يمكن أن يواجهها الأطفال في ظل تدني الأوضاع الراهنه للبيئات المعيشية بما يتعارض مع حقوقهم في البقاء والنمو في بيئات صحية وآمنة، وتتعدد صور التداعيات التي يمكن أن يجابهها الأطفال نتيجة تردي أوضاع التنمية؛ بما لا يتسع المجال لمعالجتها كلها، بينما يمكن النظر إلى بعضها بصورة عامة من خلال بعض المؤشرات الدالة التي تتوافق مع طبيعة الدراسة والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تم مناقشتها.

١- التداعيات الاقتصادية، وانعكاسها على تنشئة الأطفال (انتشار الفقر المدقع - تباين مستويات الدخل)

على الرغم من تنامي الاقتصاد الإفريقي والتحسن الطفيف في تضييق فجوة الفقر، حيث حقق الاقتصاد الإفريقي نموًا بنسبة بلغت (٤.٨%) في عام ٢٠١٤، كما يطرح مستقبله فرصًا واعدةً، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات، فقد أدى غياب اقتصاد ريفي وحضري قوي يكفل سبل العيش ويولد فرص عمل للسكان - إلى انتشار تسارع معدلات الفقر في الريف والحضر على السواء، كما أن مشكلات اللامساواة المكانية بين الريف والحضر لا زالت تطرح نفسها أمام سبل الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، لتباين طبيعة البناء الوظيفي الاقتصادي والاجتماعي؛ مما أدى لاتساع الهوة بين النمطين، ويكتنف المعوقات الاقتصادية أبعادًا أخرى، منها عدم الاستقرار السياسي، وعدم الثبات في السياسات الاقتصادية كما في شمال إفريقيا، بينما يعود أكبر حصة من نمو غرب ووسط إفريقيا؛ لاعتماد اقتصادها على السلع النقدية؛ مما يمثل مصدرًا للخطر والتعرض لأزمات كثيرة محتملة، وفي ذات الوقت يواجه كل من شرق وجنوب إفريقيا مشكلات التضخم؛ ليبقى توليد الإيرادات تحديًا لكثير من الدول (UN-Habitate, ٢٠١٤, ٣٤).

ويمثل انخفاض متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، وتضييق فجوة عدم المساواة في الدخل بين الريف والحضر، ومجابهة مشكلات الفقر متعدد الأبعاد في كلا النمطين - بعضًا من أهم التحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدول الإفريقية النامية، وتحتاج لمجابهتها؛ إذ تنعكس آثارها المباشرة وغير المباشرة على الأطفال وتنشئتهم.

وتتباين متوسطات دخول الأفراد على مستوى دول قارة إفريقيا، فضلًا عن انخفاضها بالأساس تبعًا للعديد من العوامل من بينها طبيعة البناء الوظيفي في الريف

والحضر، ويقلل انخفاض متوسط الدخل نتيجة الفقر والحرمان من فرص الحصول على مستوى جيد من التعليم والصحة؛ لذا يفسر تباين مستويات الدخل والإنفاق بين فئات المجتمع سواءً في الحضر أوالريف محدودية فرص تلقي التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة لدى الطبقات الدنيا اقتصاديًا واجتماعيًا، إذ ترتبط تلك الأبعاد بفرص إمكانية الحصول على الخدمات من النوعية الجيدة لتنشئة الأطفال، فالأسر منخفضة الدخل والمتدنية في المستوى التعليمي، تنخفض مقدرتهم على أن يوفروا لأطفالهم فرصًا مناسبة تضمن تحسين ظروف معيشتهم.

كما يعكس قياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد الكثير مما يفتقر إليه المحرومون من الإمكانات والفرص، واستنادًا إلى عشرة مؤشرات يحدد دليل الفقر المتعدد الأبعاد الأسر المعيشية التي تعيش حالة حرمان شديد، طبقًا للحرمان من الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، وخلصت نتائج دليل الفقر متعدد الأبعاد إلى أن حوالي (١.٥) مليار شخص تقريبًا في البلدان النامية يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، كما ترتفع نسبة الفقر متعدد الأبعاد بين سكان المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية بشكل عام، وقد سجلت دول إفريقيا جنوب الصحراء النسبة الأعلى بين دول العالم النامي في السكان تحت الفقر المدقع، حيث استحوذت على (٣٣.٥%) من إجمالي (١,٥) مليار نسمة على مستوى العالم، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠١٦،٥٥)، ويزداد الوضع خطورة بالنسبة للفئات الهشة من الأطفال في دول القارة الإفريقية، خاصة في الدول الأكثر فقرًا في إفريقيا جنوب الصحراء، كما يتضح من استقراء بيانات جدول (١).

فئات الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء	الأطفال في الفقر المدقع بالمليون			نسبة الفقر حسب الفئة العمرية %		
	٢٠٠٢	٢٠١٢	٢٠٣٠	٢٠٠٢	٢٠١٢	٢٠٣٠
أقل من ٤ سنوات	٧٥.٥	٧٢.٢	٤٦.٣	٦٥.٣	٤٩	٢٢.٤
من ٤-١٤ سنة	١١٧.٧	١١٥.٧	٨٠.٢	٦٥	٤٩.٤	٢٢.٣
من ١٥-١٧ سنة	٢٩.٤	٢٨.٥	٢١.٢	٦٥.٢	٤٩.٦	٢٢.٣
كل الأطفال الأقل من ١٨ سنة	٢٢٢.٨	٢١٦.٤	١٤٧.٧	٦٥.١	٤٩.٣	٢٢.٣

جدول (١)

الفئات العمرية للأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء في الفقر المدقع

خلال الفترة ٢٠٠٢، ٢٠١٢، وتوقعاتها لعام ٢٠٣٠

Watkins, K. and Quattri, M. (٢٠١٦) Child poverty, inequality and demography: Why sub-Saharan Africa matters for the Sustainable Development Goals, London: Overseas development institute, table, ٢٠

أنه على الرغم من التحسن النسبي للأطفال في الفقر المدقع بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢، إلا أنه لا تزال نسبة نحو (٤٩%) منهم تحت الفقر المدقع تقع تحت وطأة وتهديد الأخطار الناجمة عن الفقر، ومن المتوقع أن تنفرج وطأة هذا الفقر بحلول ٢٠٣٠ مع تنامي وتحسن الظروف الاقتصادية.

٢- التداعيات الاجتماعية لقصور وتفاوت التنمية، وانعكاساتها على حالة الأطفال في إفريقيا

يرتبط تردي الأوضاع الاجتماعية وتباينها في العديد من المناطق الحضرية والريفية في القارة الإفريقية بالعديد من التداعيات التي تنعكس على حالة وأوضاع الأطفال بالقارة، وليس أدل على ذلك من رصد الصورة العامة للحالة الصحية والتعليمية للأطفال في القارة عبر عدة مؤشرات دالة تعكس الآثار الناجمة عن قصور وتفاوت عمليات التنمية الريفية والحضرية.

تتعدد تداعيات تفاوت مؤشرات الحصول على الخدمات الأساسية وانعدام توفير بيئة معيشية ملائمة، إذ ينجم عن الاعتماد على النظم غير الآمنة في الحصول عليها انتشار الإصابة بالعديد من الأمراض التي تفضي في كثير من الأحيان إلى الوفاة، خاصة بين الأطفال دون الخامسة، وهو ما يمكن أيضاحه من ارتفاع نسب وفيات الأطفال على مستوى دول القارة، خاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما يتضح من شكل (٨).

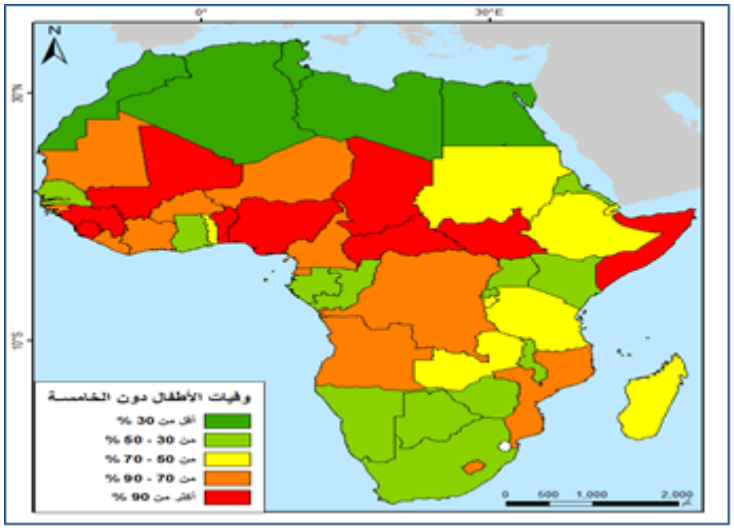

شكل (٨)

وفيات الأطفال دون الخامسة على مستوى دول قارة إفريقيا ٢٠١٥

المصدر: اعتمادًا على بيانات

African Statistical Coordination Committee (٢٠١٨), The African Statistical Yearbook ٢٠١٨, African Centre for Statistics, Addis Ababa, Ethiopia. Table ٣, p.٩٤

يعكس معدل وفيات الأطفال، وهوعدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر لكل (١٠٠٠) مولود حي مدى التغطية الشاملة، وفعالية الخدمات إلى جانب مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ لذا يعد أحد أهم المؤشرات الدالة على وضع صحة الأطفال، كما يعد بمثابة مؤشر مرجعي للرعاية الصحية بجانب الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، والذي كانت غايته بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ خفض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين، وعلى الرغم من ذلك يتضح من استقراء بيانات الشكل (٨) أنه لا تزال ترتفع نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة حتى (٥٠%) فأكثر في أكثر من ثلثي دول قارة إفريقيا.

كما يرفع نقص الإمداد بالخدمات الأساسية الآمنة من حدة التعرض للمخاطر الناجمة عن التلوث بأنواعه، وما ينجم عنه من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال في إفريقيا بسبب التلوث الهوائي، والذي مثل سببًا في وفاة (٢٦٤٠٠٠) حالة وفاة مبكرة في إفريقيا عام ٢٠١٣، وأكدت دراسات الموئل أن تلوث الهواء الداخلي المنزلي رصد سبب أول للإصابة بأمراض الجهاز التنفسي بين النساء والأطفال، وارتفاع عدد الوفيات الناجمة عنه في المستوطنات الإفريقية غير الرسمية في ذات العام (African Development Bank ,٢٠١٧,١٦٨)

كما يلعب غياب وعجز الوعي الصحي والوقائي دورًا بالغ الأثر في تفشي مرض الإيدز، ويفسر ارتفاع نسب الإصابة به لدى الفئة العمرية من اليافعين من الشباب وخاصة الإناث، ويتعايش نسبة كبيرة من الأطفال والمراهقين مع الإصابة بالفيروس دون إدراك خلال الفترة الحرجة التي ينتقلون فيها من الطفولة للمراهقة، كما ترتفع نسب الإصابة في المناطق الحضرية مقارنة بالريف، مع استمرار تيارات الهجرة للفئات العمرية للشباب للعمل والتعليم (اليونيسيف،٢٠١٢،٢٠).

وتشير البيانات خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦ إلى أن أكثر من ثلث الشابات في إفريقيا تزوجن قبل بلوغ سن ١٨عامًا، كما يتضح من شكل (٩)

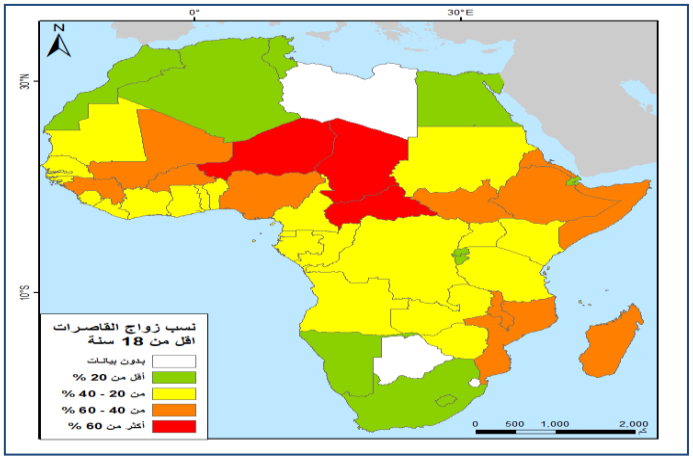

شكل(٩)

تباين نسبة زواج القاصرات تحت ١٨ عامًا على مستوى دول قارة إفريقيا عام ٢٠١٦

المصدر: اعتمادًا على بيانات

UNICEF (٢٠١٩).The State of the World's Children ٢٠١٩. Children, Food and Nutrition: Growing well in a changing world. UNICEF, New York. Table ١١ Child protection, pp. ٢٣٢-٢٣٥

حيث يقف التفاوت في الإمداد بخدمات التعليم وتوفيرها متضافرًا مع طبيعة الممارسات الثقافية والمعايير الاجتماعية التقليدية وراء انتشار التداعيات الاجتماعية السلبية، مثل ارتفاع نسبة زواج الأطفال، أوالزواج المبكر، وبالطبع تنعكس آثار تلك الظاهرة على ارتفاع معدلات الخصوبة في الدول ذات المستويات العالية من الزواج المبكر، كما تتسبب

الظاهرة في أن تشهد القارة دورات مستمرة من الفقر واللامساواة، كما في دول إفريقيا جنوب الصحراء الإفريقية، ترتبط الظاهرة في ذات الوقت بارتفاع نسبة التسرب من التعليم؛ إذ لا يزال يمثل توفير التعليم الجيد بالنسبة لجميع أطفال إفريقيا أحد أهم التحديات، وتشير جميع الأدلة إلى ارتفاع النسب السلبية لمؤشرات التعليم في القارة مقارنة بالقارات الأخرى، حيث لا تزال لدى القارة معدلات عالية لأعداد الأطفال خارج المدرسة، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس الابتدائية، وضعف الانتقال من الابتدائي إلى التعليم الثانوي.

ثالثًا- سبل مجابهة فجوة التنمية الحضرية والريفية، وتقليل أخطارها على الأطفال في إفريقيا

أدى عجز السياسات التنموية الريفية والحضرية في إفريقيا عن تحقيق أهدافها في معظم الأحيان إلى توسيع الهوة في مظاهر اللامساواة بين حياة سكان الحضر والريف، كما نتجت عنه مظاهر الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية في المستوطنات البشرية في القارة بمستوياتها المختلفة، والتي انعكست تداعياتها بشكل حاد على الفئات المهمشة والأضعف بها، وخاصة الأطفال، مما حدا بالاستراتيجيات التنموية للتركيز على تطبيق سياسات التنمية المستدامة التي تنصب أهدافها بالأساس على الإنسان كركيزة للتنمية وصيانه البيئة ومواردها باستغلالها دون إهدار، ومن أهم السياسات التي تبنتها بعض الدول الإفريقية، وأخرى مقترحة لمجابهة وتحسين ظروف البيئة المعيشية للأطفال، وتقليل حدة المشكلات والأخطار المتعلقة بهم ما يلى:

١- سياسات تخطيطية واقتصادية

يمثل **تحقيق التوازن بين سياسات التنمية الريفية والحضرية** أحد أهم سبل مجابهة تقليل فجوة التنمية الحضرية والريفية لتقليل أخطارها على الأطفال في إفريقيا، ويستدعي العمل على تحقيق ذلك التوازن من خلال دعم عدالة التنمية المتوازنة بينها، من خلال اتباع وتنفيذ سياسات وبرامج دمج الأقاليم الريفية في الاقتصاد الوطني، ودعمها بمشاريع ذات عائد مباشر الأثر على سكانها؛ لرفع وتحسين مستويات المعيشة، والتركيز على مبادئ التكامل والمنفعة المتبادلة في إقامة مشاريع ريفية – حضرية، وتفعيل الآليات التي تحد من هجرة سكان الريف إلى الحضر، بتوفير الخدمات الجيدة لتوطين سكان الريف؛ لوقف

معاناتهم التي تبدأ مع الهجرة للمدن والقبول بمستويات متدنية من المسكن والخدمات؛ للعجز عن تحمل تكلفته المعيشية.

كما ينبغي أن تكون **سياسات تخفيض ومكافحة الفقر** جزءًا من السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية عن طريق عدة استراتيجيات قطاعية، مثل: إعادة توزيع الأراضي، وتحسين وسائل الحصول على الائتمان، وتحسين الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، قد أوصى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية متضامنًا مع البنك الدولي ومصرف التنمية الإفريقي بضرورة دعم سياسات التنمية الريفية، وتنمية المجتمع المحلي لمعالجة مشكلات الفقر من جذورها، وتوفير آلية لتنمية الموارد المالية الريفية، ووضع إطار تنظيمي لها، وطرح مقترح برنامج لإقراض المشروعات الريفية الصغيرة، وتنشيط نظام المصارف الريفية من أجل رفع مستوى معيشة السكان، وتحسين أوضاعهم في الريف.

كما يتطلب تحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة في الريف لتحسين فرص تنشئة الأطفال - ضرورة تعزيز فرص التنمية الريفية، خاصة فيما يتعلق بنمط الاقتصاد السائد، والمحرك الرئيس للنمو، وهي الزراعة، وتطبيق آليات تحوِّل دورها من مصدر لتوفير الاكتفاء الغذائى وفوائض التصدير والتصنيع على حساب الأمن الغذائي للفقراء، نحو دعم دورها كمصدر للنمو وتحسين مستويات الدخل، وطبيعة توزيعه، والحد من الفقر في الريف.

وفي ظل ما تعانية العديد من المناطق الريفية والحضرية من تفاقم وتسارع معدلات الفقر المدقع وتداعياته على فئة الأطفال، فإن جميع الآليات لمكافحة الفقر وتداعياته قد تبدو مفيدة، خاصة المرتبطة بالحماية الاجتماعية، والاستثمار في التنمية البشرية فيما يتعلق بالأطفال، ومن الأمثلة على ذلك برامج الوجبات الغذائية المدرسية التي تكاد تكون الوجبات الوحيدة المغذية التي يحصل عليها الطفل في المناطق الفقيرة، وبالفعل أفرز تنفيذ تلك البرامج العديد من النتائج الإيجابية في العديد من الدول الإفريقية النامية الفقيرة: بوتسوانا، وجنوب إفريقيا، وغانا، وكيب فيرد، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالي، وناميبيا، ونيجيريا، إذ شجع الأسر على إلحاق أطفالهم بالمدرسة؛ للاستفادة بفرص التعلم وحماية أمنهم الغذائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، ٢٠١٦).

٢- سياسات الإصلاح الاجتماعي (مجابهة زواج المراهقات – وتحسين فرص التعليم)

تتعدد القضايا الاجتماعية والثقافية التي تعوق عملية التنمية في إفريقيا، ومن بينها التسرب المدرسي والزواج المبكر للمراهقات، وتقف العديد من القيود في إفريقيا، كما اتضح سابقًا أمام حصول الأطفال على التعليم وسيادة اللامساواة في فرص الوصول إليه، فضلاً عن ضعف نتائج التعليم، ولا يزال أطفال القارة بعيدين بشكل كبير عن المتوسط العالمي لكثير من مؤشرات الحالة التعليمية وعوائدها؛ بما يفقد دول القارة رأس مالها البشري، ويعوق أية استراتيجية تهدف إلى الاعتماد على فوائد العائد الديموجرافي.

ويمكن أن يلعب التعليم دورًا محوريًا في عملية التنمية باعتباره محركًا للنمو الاقتصادي والعمالة، وكمصدر ونتيجة لخفض الخصوبة وتحسين الصحة، كما يرتبط التقدم في التعليم ارتباطًا وثيقًا بتحسين بقاء الأطفال وتطوير مهاراتهم بما يؤهلهم للوصول لفرص تحسن من مستوى معيشتهم في المستقبل. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن كل دولار يُنفق على التعليم ما قبل المدرسي يحقق من المنافع العامة ما تتراوح قيمته بين (٦) و(١٧) دولارًا، في بناء قوة عاملة أفضل صحة وأعلى إنتاجية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، ٢٠٦).

ولقد أحرزت بعض من الدول الإفريقية مثل غانا خطوات كبيرة في تحسين تعليم الأطفال، وذلك بتطبيق حزمة من الآليات لتحسين فرص التعلم ونتائجه، حيث جعلت التعليم الابتدائي إلزاميًا، وألزمت أولياء الأمور بإرسال أطفالهم للتعلم، كما قامت بإلغاء الرسوم المدرسية في المرحلة الإلزامية، وخفضت المستحقات المالية المطلوبة لإنشاء المدارس وتدريب المعلمين، وفعّلت مشاركة المجتمع المدني في إدارة المدارس، مما ساعد على زيادة معدلات الالتحاق (UNICEF,٢٠١٤,٣٩).

وقد اتجهت بعض الدول في مجابهة المعوقات الاجتماعية للتنمية التي تنعكس آثارها على الفئات الهشة في المجتمع من الأطفال والشباب، مثل مشكلة الزواج المبكر وما يرتبط به من قضية التسرب المدرسي بالاستثمار في تعليم الفتيات؛ لما له من عوائد إيجابية متعددة الأبعاد، فلو تمكنت الفتيات في الدول النامية من إتمام مرحلة التعليم الثانوي، لانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف، واتجهت الدول إلى تطبيق السياسات تخلق حوافز لإبقاء الفتيات المراهقات في المدرسة، من خلال تفعيل مشاركة أولياء الأمور وقادة

المجتمع المدني والمدرسين كما في إثيوبيا وملاوي ورواندا، وإطلاق استراتيجيات طموحة لمكافحة زواج الأطفال، وحمل المراهقات كما في أوغندا بموجب خطة عام ٢٠١٥ التي تم تطويرها مع اليونيسف (UNICEF,٢٠١٤,٤١).

رابعًا- النتائج والتوصيات:

أ- النتائج:

١- وقفت العوامل التاريخية والسياسية وراء تعثر جهود التنمية سواءً في الريف أو الحضر على السواء، واتساع الهوة بين الريف والحضر من جانب آخر، مما نتج عنه التفاوتات بين أنماط ومستويات المعيشة بين الريف والحضر في إفريقيا، والتي انعكست بشكل مباشر على الأطفال.

٢- تحمل التحولات الديموجرافية التي تتمثل خصائصها العديد من التداعيات والعقبات التي ستؤدي لاتساع الهوة بين التنمية وإمكانية الحد من الفقر، مما سيزيد من حدة الأخطار التي ستواجهها فئة الأطفال في إفريقيا؛ وذلك للعلاقة السلبية بين معدلات النمو السكاني ومعدلات الأداء الاقتصادي المتدني في معظمها.

٣- على الرغم من الجوانب السلبية للتفاوتات المكانية في المدن، إلا أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، والمعايير الثقافية، ونوعية الحياة التي يتسم بها الحضر، تدفع إلى تثبيط تكوين الأسر الكبيرة بنفس الحجم عما هو قائم في الريف؛ وبالتالي تتيح ظروف بيئة معيشية أفضل للأطفال عما هو قائم في الريف.

٤- يمثل الافتقار إلى توفير الخدمات الأساسية السبب الرئيس وراء فشل إفريقيا في بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية للألفية، أو جني ثمار حقيقية لسياسات التنمية الريفية والحضرية المتّبعة، ويقف عائقًا أمام فرصة الاستفادة من "العائد السكاني" للتركيب العمري وخصائصه في إفريقيا من ارتفاع نسبة الأطفال والشباب، والاتجاهات المستقبلية المتوقعة لها.

٥- أوضحت دراسة نماذج سبل وآليات مجابهة فجوات التنمية، والحد من أخطارها على الأطفال في إفريقيا - أن أفضل الآليات هى التي تركز على قضايا الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بتحسين فرص الوصول إلى التعليم وتنمية المهارات،

وزيادة مجالات ونوعية وحجم الاستثمار العام في البنية التحتية، والاستثمار الخاص المرتبط بالأعمال والوظائف، ومشاركة المجتمع المحلي.

ب- التوصيات:

١- ضرورة تبني أنماط متوازنة من السياسات الريفية والحضرية، تهدف آلياتها إلى تقليل الفجوة النوعية والكمية في الخدمات والتسهيلات بين الريف والحضر، وضرورة اعتماد آليات سياسات التنمية الريفية على دعم المناطق الريفية بشبكات البنية التحتية والأساسية، وتبني فكرة التوزيع المكاني العادل للخدمات، وفرص الاستثمار، بما يتوافق مع خصائص السكان والمكان.

٢- دعم دور الوحدات المحلية القروية في التنمية، وإعادة هيكلة الأجهزة الإدارية في دول إفريقيا؛ لتنظيم ميزانيات ومصادر تمويل المشروعات التنموية في القرى، وتقليل تداعيات سياسات التحيز الحضري.

٣- تحويل نظام التعلم والمهارات والتعليم في إفريقيا من خلال تعزيز النظم المهنية، وإصلاح المناهج، والوصول إلى التكنولوجيا؛ لتعزيز نتائج التعلم، ومواءمة مهارات الأطفال والشباب في إفريقيا مع احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

٤- إيجاد روابط ريفية – حضرية؛ لضمان فرص النموالاقتصادي في الريف، وتزايد فرص العمالة؛ مما يضمن على المدى الطويل تحسين الأوضاع المعيشية للجميع في الريف والحضر، بغض النظر عن أماكنهم الجغرافية، وتوسيع الفرص والخيارات للأطفال في هذه الأسر، حيث لا يمكن لأي من السياسات أن تنجح دون إحداث تحول في حياة الفقراء أوالمهمشين، والقضاء على عدم المساواة بين أطفال الريف والحضر.

المراجع:

المراجع العربية:

١- إيناس فؤاد غبور، ٢٠٠٨: عواصم غربي إفريقيا، دراسة في جغرافية المدن، ماجستير معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦: تقرير التنمية البشرية، التنمية للجميع، الأمم المتحدة.

٣- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة، الدورة التاسعة عشر، الأمم المتحدة، ٣-٥ مايو، ٢٠٠٣.

٤- عزيزة بدر: ١٩٩٨: المياه بين الريف والحضر منظور جغرافي بيئي، ضمن أعمال المؤتمر الدولي، مشكلات المياه في إفريقيا، ٢٦-٢٧ أكتوبر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

٥- مجلس حقوق الإنسان اللجنة الاستشارية، ٢٠١٢، أوجه الحرمان المختلفة، دراسة بشأن تعزيز حقوق الإنسان فقراء الحضر الاستراتيجيات وأفضل الممارسات، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، أغسطس.

٦- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)،٢٠١٢، حالة الأطفال في العالم، الأطفال في عالم حضري، الأمم المتحدة.

المراجع الأجنبية:

١. African Statistical Coordination Committee (٢٠١٨), the African Statistical Yearbook ٢٠١٨, African Centre for Statistics, Addis Ababa, Ethiopia.

٢. Kevin Watkins and Maria Quattri,٢٠١٦, Child poverty, inequality and demography Why sub-Saharan Africa matters for the Sustainable Development Goals, Overseas Development Institute .

٣. Statistics Department, ٢٠١٤,Chief Economist Complex, tracking African progress in figures, African Development Bank,

٤. The African Development Bank (٢٠١٦), African Economic Outlook ٢٠١٦: Sustainable cities and structural transformation, @ African Development Bank, OECD Development Centre and United Nations Development Programme.

٥. UNDP Regional Bureau for Africa, Income Inequality Trends in sub-Saharan Africa Divergence, Determinants and Consequences , ٢٠١٧ United Nations Development Programme.

٦. UNICEF (٢٠١٩).The State of the World's Children ٢٠١٩. Children, Food and Nutrition: Growing well in a changing world. UNICEF, New York.

٧. United Nations Children's Fund (٢٠١٧), The State of the World's Children ٢٠١٧: Children in a digital world, UNICEF, New York.

٨. UNICEF, ٢٠١٧, Children's Fund ،the first Generation ٢٠٣٠ Africa report, United Nations.

٩. United Cities and Local Governments(UCLG),Basic Services For All In An Urbanizing World Third Global Report of United Cities and Local Governments on Local Democracy and Decentralization GOLD III Executive Summary, www.uclg.org,٢١٠٣,٢٧

١٠. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (٢٠١٨). World Urbanization Prospects: The ٢٠١٨ Revision, Online Edition

١١. UN-Habitat (٢٠١٤), State of African Cities, the State of African Cities Report ٢٠١٤: Reimagining Sustainable Urban

Transitions, © United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) ٢٠١٤, Nairobi, Kenya

١٢. Watkins, K. and Quattri, M. (٢٠١٦) Child poverty, inequality and demography: Why sub-Saharan Africa matters for the Sustainable Development Goals, London: Overseas development institute.